Distribution: Restricted
Original: English

EB 2003/79/R.30
البند 16(أ) من جدول الأعمال

21 August 2003
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والسبعون

روما، 10–11 سبتمبر/أيلول 2003

سياسة المنح في الصندوق

Document # 341161
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

جدول المحتويات

أولا – الأساس المنطقي ومعلومات أساسية عن وثيقة سياسة المنح 1

ثانيا – العلاقة بين برنامجي القروض والمنح 1

ثالثا – برنامج الصندوق للمنح: الماضي والحاضر 2

رابعا – الخبرة ذات الصلة لمؤسسات مالية دولية أخرى تقدم منحا 7

خامسا – الإطار المقترح لسياسة المنح في الصندوق 8

سادسا – أنماط تخصيص المنح 11

سابعا – تنفيذ سياسة المنح المنقحة 12

ثامنا – استنتاج وتوصية 13

الذيول APPENDIXES

1 I. TRENDS IN ANNUAL RESOURCE ALLOCATIONS BY GRANT CATEGORY

الأول – التوجهات في تخصيص الموارد السنوية حسب فئة المنحة

3 II. IMPACT OF IFAD-FINANCED CGIAR-LED RESEARCH

الثاني – أثر البحوث التي يمولها الصندوق وتديرها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

5 III. PROGRAMME MANAGEMENT DEPARTMENT TECHNICAL ASSISTANCE GRANT SCREENING CRITERIA

الثالث – المساعدة التقنية التي تقدمها دائرة إدارة البرامج، معايير تدقيق المنح

سياسة المنح في الصندوق

أولا – الأساس المنطقي ومعلومات أساسية عن وثيقة سياسة المنح

1 – أوصت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بأن يرفع سقف برنامج المنح، اعتبارا من عام 2004، من مقداره الحالي البالغ 7.5% إلى 10% من برنامج الإقراض السنوي الفعلي وأن تقدَّمَ "وثيقة خاصة بسياسة المنح إلى المجلس التنفيذي... تقترح خطوطا توجيهية لاستخدام أموال المنح، مع مراعاة دراسة العواقب المحتملة لهذا المستوى الجديد من المساعدة بالمنح (الوثيقة GC 26/L.4).

2 – في شهر مايو/أيار 2000، ناقش المجلس التنفيذي للصندوق وثيقة بعنوان: "تمويل المنح: نهج جديد" وأثار عددا من المسائل. وبالنظر إلى مدى هذه القضايا وطبائعها المتنوعة، تقرر تقديم اقتراح مستقل لترشيد استخدام الدعم المقدم على سبيل المنح إلى المجلس التنفيذي في دورته السبعين، في سبتمبر/أيلول 2000. وفي تلك الدورة، ناقش المجلس التنفيذي وأقر اقتراحا بإنشاء مرفق تمويل تجهيز البرامج (الوثيقة EB 2000/70/R.6). وأقر مجلس محافظي الصندوق إنشاء هذا المرفق في شهر فبراير/شباط 2001 (الوثيقة GC 24/L.8).

3 – يدعو *الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002–2006* (SF2002-2006) إلى تنظيم أنشطة الصندوق في الإقراض وإعطاء المنح ضمن الإطار الاستراتيجي لتحقيق أكبر أثر ممكن على الحد من الفقر الريفي. وتبنى هذه الوثيقة على هذه الجهود والتوصيات السابقة وتقترح وضع سياسة منقحة للصندوق في موضوع المنح، بناء على عمل فريق عمل أنشئ لهذا الغرض.

ثانيا – العلاقة بين برنامجي القروض والمنح

4 – الأهداف الاستراتيجية للإطار الاستراتيجي SF2002-6 هي التي تدفع استراتيجيات الصندوق الإقليمية والقطرية ومن خلالها برامج عمل الصندوق، أي برنامج القروض والمنح، إلى الأمام. ولتعظيم التآزر بين هاتين الأداتين لا بد من أن يلتزم برنامج المنح بمبدأين أساسيين، هما:

(i) ينبغي أن يركز على التدخلات التي تكون للمنح فيها ميزة نسبية معتبرة مقارنة مع القروض كأداة للتمويل؛

(ii) ينبغي أن يكمل برنامج القروض.

5 – وفيما يتعلق *بالميزة النسبية*، يتصل العامل الأول بتعظيم الابتكار. فالمنح تسمح بدرجة أكبر من التجريب وركوب المخاطر. فالشركاء المقترضون أكثر محافظة في القروض منهم في المنح. والتدخلات الممولة من المنح ينبغي أن تتناول عناصر الابتكار الرائدة والسابقة للاستثمار، التي تنطوي على درجة من الخطورة والفرص تستبعد استثمار قروض كبيرة الحجم. ثانيا، نظرا إلى أن المنح أصغر من القروض فهي تحتاج إلى وقت أقل لتصميمها والتفاوض بشأنها. ولذلك تكون المنح أكثر مناسبة من القروض حينما يكون التوقيت مهما جدا – كما يكون الأمر في

حالات ما بعد الطوارئ. ثالثا، يمكن أيضا أن تصل المنح إلى مستفيدين كجهات معينة فاعلة في المجتمع المدني وبعض المنظمات المجتمعية، وهذه ليست في العادة أهلا للحصول على مساعدة مالية مباشرة عن طريق أداة القروض.

6 - علاوة على ذلك، من الأنسب استخدام المنح بدلا من القروض لتمويل بعض الفئات المحددة من الأنشطة – مثل الأنشطة السابقة للاستثمار، (كالدراسات الاستراتيجية، والدراسات الاستقصائية الميدانية)، والفحوص (كتجربة الابتكارات الريفية والتصديق عليها،..الخ.) وتكوين الشراكات، وإنشاء منابر للحوار السياساتي والتحول المؤسسي. وإن كانت أدوات المنح لبلدان معينة بالذات ربما تكون مفيدة في هذا المجال، فإن الأدوات الدولية والإقليمية الممولة بمنح للمساعدة في تطوير تكنولوجيات مفيدة للفقراء والابتكارات الريفية مناسبة جدا لكسب فوائد في سياق شبكات البحث التعاونية الإقليمية التي يشترك فيها عدد من البلدان. وكذلك تؤدي إلى اجتذاب مشاركة كبيرة في التمويل لدعم الأنشطة المناصرة للفقراء.

7 - وفي موضوع *التكامل* بين القروض والمنح، ستعطى أولوية متزايدة لبرامج المنح التي تسعى صراحة إلى إقامة صلات مع قروض الصندوق. وسوف تُلتَمَسُ إقامة هذه الصلات عن طريق ما يلي: (i) بحوث استراتيجية تشكل وتدعم التكنولوجيات الملائمة والترتيبات المؤسسية الابتكارية بمشاركة تامة من المجتمعات الريفية الفقيرة بالموارد؛ (ii) البحوث القابلة للتكيف التي تتصدى بواسطة تطوير التكنولوجيا التشاركية لفرصة معينة أو قيودا محددة على التكنولوجيا، تؤثر تأثيرا مباشرا في نظم معيشة المستفيدين الموجودين في مواقع مشاريع الصندوق الجارية. وفي حين أن البناء على *أداة المنح الصغيرة* موجود بالفعل – حيث استخدمت الكيانات الوطنية/المحلية، بما فيها منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، الدعم المقدم على سبيل المنح (بمبلغ يقل عن 000 100 دولار أمريكي) استخداما فعالا في إقامة شراكات محلية وتعزيز الابتكارات المحلية لدعم برنامج القروض – فإن أداة المنح الموجهة لبلدان فردية بعينها ستكون مناسبة جدا لهذا الغرض نفسه، بينما تظل البرامج الإقليمية مصدرا مهما تقليديا لتكييف التكنولوجيات/المعارف محليا.

ثالثا – برنامج الصندوق للمنح: الماضي والحاضر

معلومات أساسية عن برنامج الصندوق للمنح وتطورِه

8 - تطورت سياسة الصندوق المتعلقة بالمنح في إطار الهيكل الواسع الذي توفره اتفاقية إنشاء الصندوق (البند 2 من المادة 7)، وعلى وجه الخصوص سياسات الإقراض ومعاييره. فقد وضعت اتفاقية إنشاء الصندوق سقفا للتمويل بالمنح لا يتجاوز 12.5% من مجموع القروض والمنح في كل سنة، بينما فرض المجلس التنفيذي منذ عدة سنوات سقفا تنفيذيا أدنى من ذلك بلغ 7.5%، والآن أعيد النظر فيه بعد اجتماع هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق. وحددت سياسات الإقراض ومعاييره سياسات الصندوق في المعونة التقنية، وبوجه خاص في الفقرات 29، و37، و38.

9 - وعلى مر السنين قدم المجلس التنفيذي سلسلة من عمليات التهذيب لسياسة مساعدة الصندوق المقدمة على صور منح ولإطارها التنفيذي، بناء على أحكام سياسات الإقراض ومعاييره. وركزت عمليات التهذيب هذه إلى حد

كبـــيرٍ على ثلاث مسائل تتعلق بالسياسة العامة، هي: (i) طبيعة ونطاق الأنشطة المراد تمويلها بموجب برنامج المنح؛ (ii) الشـــروط والمعايير التي يمكن بموجبها تقديم المساعدة على سبيل المنح لأغراض مختلفة؛ (iii) إجراءات الموافقة ذات الصلة.

10 - نظـــرا إلى اتساع التغطية التنفيذية للصندوق، تفرع برنامج المنح ليغطي عددا من الفئات. وكانت ثمة خطوة هامـــة فـــي ترشـــيد برنامج المنح، وهي إنشاء مرفق تمويل تجهيز البرامج في عام 2001، وفيه جُمِّعَت كل التكاليف (الإدارية والممولة من موارد المنح العادية التي يقدمها الصندوق) لدعم تطوير المشاريع وتنفيذها على أساس المجموع الصفري وعلى مستوى التمويل الحالي.

11 - يتضـــمن برنامج الصندوق العادي للمنح في الوقت الراهن الفئات التالية: (i) البحوث الزراعية؛ (ii) البحوث والتدريـــب وأنشـــطة أخـــرى في مجالات غير زراعية؛ (iii) برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومـــية. وعـــلاوة علـــى ذلـــك، يقدم الصندوق منحا من موارد تقدمها جهات مانحة ثنائية بموجب ترتيبات تكميلية وضعها الصندوق. وتسترشد هذه المنح باتفاقات ثنائية بين الصندوق والجهة المانحة.

12 - قـــدم الصندوق، على أساس تراكمي من عام 1978 حتى عام 2001، مساعدة مالية بمبلغ 442.7 مليون دولار أمريكـــي علـــى شـــكل مـــنح (بما فيها منح لتطوير المشاريع). واستأثرت البحوث الزراعية بنحو 36% من المجموع (162.5 ملـــيون دولار أمريكـــي). وبلغ مجموع الموارد التي استُخدِمَت في دعم المساعدة على تطوير المشاريع نحو 33% مـــن مجمـــوع المـــنح (147.1 ملـــيون دولار أمريكي)، بينما قُدِّمَ 31% لدعم أنشطة أخرى، من بينها التدريب وبرنامج التعاون الموسع. (يعطينا الذيل الأول تحليلا قصيرا للتوجهات في تخصيص الموارد السنوية).

المنح المقدمة للبحوث الزراعية

13 - الأهـــداف الرئيســـية للدعم الذي يقدمه الصندوق للبحوث الزراعية الدولية هي تزويد نظم البحث الزراعي الوطنـــية والدولـــية بمـــا يلزم وإعادة توجيه برامجها نحو تلبية احتياجات صغار المزارعين، وربط البحوث والإرشاد مباشـــرة بالمجـــتمعات المحلية. ولا تنطوي برامج البحوث الممولة بصورة رئيسية من خلال مراكز البحوث الزراعية الدولية على دعم من الميزانية الأساسية، وتمول الشراكات اللاحقة المتعددة التخصصات والمتعددة أصحابَ المصلحةٍ، التـــي تبشر بتحقيق منتجات عملية في إطار زمني قصير نسبيا. وقد اشتملت البرامج على بحوث تكييفية وتطبيقية بدلا مـــن الـــبحوث الأساســـية، وسعت إلى إقامة صلات وثيقة جدا مع مشاريع الصندوق الاستثمارية الموجودة في مناطق هامشية وفي مناطق بيئتها الزراعية متضررة. ونتيجة للتدقيق الشديد في البرامج المقترحة بموجب نظام تنافسي للمنح بدأ العمل به منذ مايو/ أيار عام 2000، فإن جميع البرامج الجارية لها صلات واضحة مع حافظة القروض.

14 - يواصـــل المجلس التنفيذي تحديد اتجاه برنامج المنح. ويرد بيان الأهداف الاستراتيجية لدعم الصندوق تطوير التكنولوجيا، بصراحة، في كل تقرير يقدمه الرئيس إلى المجلس التنفيذي، ويقدم فيه مقترحات البحوث الفردية للموافقة علـــيها. وتتصل هذه الأهداف بما يلي: (i) المجموعات التي يستهدفها الصندوق واستراتيجياتها للأمن الغذائي الأسري، وبوجـــه خـــاص ســـكان المناطق الزراعية – البيئية النائية والمهمشة؛ (ii) التكنولوجيات التي تبنى على نظم المعرفة التقلـــيدية وتستجيب لقضايا التمايز بين الجنسين، وتحسن وتنوع القدرة الإنتاجية لنظم الزراعة الفقيرة بالموارد، وذلك

بتثبيت الإنتاج وتحسين الإنتاجية ومعالجة اختناقات الإنتاج؛ (iii) الحصول على الأصول المنتجة (الأرض والمياه والخدمات المالية؛ واليد العاملة والتكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا المحلية) وإدارة هذه الموارد إدارة مستدامة ومنتجة؛ (iv) إطار مؤسسي وتنظيمي يمكن أن تلتقي فيه الكيانات النظامية وغير النظامية، المنتمية إلى القطاع العام والقطاع الخاص، المحلية والوطنية، لتيسير عملية الابتكار.

15 - أجرى مكتب التقييم في عام 2002 تقييما لعنصر البحوث الزراعية في برنامج منح المساعدة التقنية. ولاحظ التقييم أنه من خلال هذا البرنامج وصلته بالجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية "أدى الصندوق دورا هاما في السياسة العامة واستقطاب التأييد، في تعزيز البحوث الزراعية المناصرة للفقراء ومعالجة القضايا الأساسية المتعلقة بالفقر". وقد حقق البرنامج عددا من النجاحات في البحوث الزراعية الدولية المناصرة للفقراء، وأنشأ شراكات فعالة مع مراكز البحوث الزراعية الدولية وعزز نظم ومؤسسات البحث الزراعية الوطنية. وكان لنحو 86% من منح المساعدة التقنية أهداف مبيَّنة ولها صلة محددة بالفقر، وعكست أغلبية المنتجات التكنولوجية المنجزة، بوضوح، منجزات في هذا الصدد. ولاحظ التقييم أيضا أن الصندوق أدى دورا قياديا في تطوير منهجيات لتقييم أثر البحوث الزراعية على الفقر.

16 - عادت منح الصندوق المستثمرة في البحوث الزراعية بفوائد جمة من حيث تحسين المحاصيل المفيدة للفقراء (الأغذية الرئيسية)، وتربية الحيوانات والأحياء المائية، التي هي ذات أهمية بالغة لتحقيق الأمن الغذائي والرفاه العام لصغار المزارعين الفقراء بالموارد، بمن فيهم الرعاة والمجتمعات التي تعيش على إنتاج الأحياء المائية. وأدت هذه المنح إلى تطوير واعتماد ابتكارات تكنولوجية توفر في الوقت والعمل، مع التركيز بوضوح على تخفيف أعباء العمل عن كواهل النساء الفقيرات الريفيات، وزيادة إنتاجيتهن وقدراتهن على توليد الدخل. ففي العقد الأول من البحوث المدعومة بمنح الصندوق كان التركيز منصبا على منتجات البحوث البيولوجية-الفيزيائية في البيئات البعلية القليلة الموارد والأكثر هامشية – والتي قدمت تقارير شاملة إلى المجلس عن النجاح الذي حققته (انظر، مثلا، الوثائق EB 79/7/R.45؛ و EB 82/16/R.46؛ و EB 84/21/ R.26؛ و EB 91/44/R.78). وفي الآونة الأخيرة لقي دعم الصندوق لتطوير وتقييم الترتيبات المؤسسية الابتكارية في عملية تشاركية لتطوير التكنولوجيا اعترافا كبيرا. يعطينا المربع الأول والذيل الثاني أمثلة أخرى على الابتكارات الناجحة التي مولها الصندوق.

دعم الصندوق للبحوث الزراعية: مجالات الأثر

يعتبر دعم الصندوق للبحوث الزراعية الدولية جانبا إيجابيا هاما من برنامج منح المساعدة التقنية، وهو يلاقي اعترافا على نطاق واسع. ويتبين من تقديرات محافظة أن أغلبية كبيرة من مبادرات البحوث التي يدعمها الصندوق قد أنتجت المنتجات الكبيرة المتوقعة منها وأظهرت فوائد واسعة الانتشار لصغار المزارعين في مختلف أنحاء العالم النامي. ومما يصدّق تحقيق الأهداف المذكورة الإشارة إلى استعراضات وتقارير مستقلة ذات صلة والإشراف على وإتمام تقارير برامج منح فردية، كما هو واضح في *تقرير الصندوق عن الفقر الريفي لعام 2001*. ترد أدناه موجزات مجموعة صغيرة من نتائج البحوث التي أسفرت عنها برامج مدعومة بمنح الصندوق:

- **تكيف الخلية الجرثومية المحسنة**: توفير أنواع محسنة من الأرز؛ وأنواع من القمح والشعير عالية الغلة تتحمل قلة المطر؛ وأنواع محسنة من الكسافا المقاومة لعدد متنوع من الأمراض؛ وأنواع جديدة ومحسنة من موز الجنة المقاوم للحشرة السوداء المسماة سيغاتوكا للمزارعين الإفريقيين؛ وتطوير أنواع من الفول لوادي النيل؛ وأنواع محسنة من الفاصوليا الحقلية مقاومة للأمراض لإفريقيا الوسطى، تأخذ في الحسبان عوامل مضادة للتغذية وأفضليات النساء من حيث لون البذور وحجمها والوقت الذي يستغرقه طبخها؛ وأنواع عالية الغلة من البسلَّة الهندية لصغار المزارعين الفقراء في جنوب آسيا؛

- **نظم إنتاج محسنة**: تطوير تكنولوجيات تستخدم مدخلات منخفضة لزراعة الأرز، والذرة، والسرغم، والدخن، والحمص، والبسلَّة الهندية، والفستق في المرتفعات البعلية، وللنظم الزراعية القائمة على البطاطا الحلوة والبطاطا البيضاء؛

- **حماية المحاصيل**: ممارسات متكاملة لمكافحة الآفات بغية مكافحة حفارات الساق، والجراثيم والديدان الخيطية والأعشاب؛ وبرنامج مكافحة بيولوجية ناجح جدا في إفريقيا لمكافحة البقة المغبرَّة التي تهاجم الكسافا في إفريقيا؛ وتدابير وقائية لمكافحة الجراد الصحراوي، ونجاح تجارب تقنيات معدلة للقضاء على ذكور ذبابة الفاكهة المسماة كارامبولا في المناطق الشمالية الشرقية من أمريكا اللاتينية؛

- **تكنولوجيات جديدة**: في ميادين الصحة الحيوانية (تطعيم ضد حمى الساحل الشرقي، وتقنيات ابتكارية لمكافحة ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات؛ والمكافحة الاستراتيجية للآفات – الديدان المعوية – في الحيوانات المجترة الصغيرة)؛ وفي الإدارة المتكاملة لخصوبة التربة، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (بما في ذلك نظم الري التي يديرها المزارعون) والمصادر المتنوعة لأسباب المعيشة الريفية من المنتجات غير الخشبية للغابات كالخيزران؛ وفي الحراجة الزراعية في منطقة الساحل (الإفريقية) (التي تشتمل على 'الأسيجة الحية' والأحزمة الواقية، ومصافِّ العلف، ومكافحة انجراف التربة)، وأنواع مختلفة من زراعة الممرات الضيقة بين الأشجار في المناطق الملائمة في غرب إفريقيا؛

- **هندسة المؤسسات**: تطوير منهجيات مشاركة تقوم على البحوث التشاركية والتغييرات المهنية المترابطة (في غرب إفريقيا)؛ والبحوث العملية القائمة على المجتمع المحلي بشأن الإدارة المشتركة للغابات (في جنوب شرقي آسيا) أمثلة بارزة على الدور الرائد الذي يقوم به الصندوق في دعم البحوث السياساتية والمؤسسية.

البحث والتدريب في المسائل غير الزراعية ومجالات أخرى

17 - دعمت هذه الفئة من المنح سلسلة عريضة من المبادرات للجهود الرامية إلى الحد من الفقر الريفي على الصعيد العالمي والإقليمي وصعيد البلدان المنفردة. وجِّهَت هذه الأداة المرنة المتفاوتة في الحجم وكثافة الارتباط مع المستفيدين من المنح لإيجاد أصول هامة من حيث المعرفة، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والمبادرات السياساتية. وقد حققت منح لبناء القدرات نجاحا باهرا في تعزيز الآثار المحتملة لمشاريع القروض في أمريكا اللاتينية، مثلا، من خلال خبرات الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية، وبرنامج دعم المشاريع الصغيرة الريفية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وبرنامج تعزيز القدرات الإقليمية لمراقبة وتقييم مشاريع تخفيف وطأة الفقر في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وعززت شبكات الإعلام الإقليمية المدعومة بهذه المنح إمكانيات الوصول إلى المعلومات والمعرفة وتبادل هذه المعلومات والمعرفة المتعلقة بقضايا البحث والتطوير المفيدة للفقراء، بينما تدعم الحوار فيما بين بلدان الجنوب. وأنجح الأمثلة على هذا شبكات المنظمات والمشاريع القائمة على الإنترنت والتي تعمل مع فقراء الريف في أمريكا اللاتينية والكاريبي، مثل فيداميريكا؛ وإقامة الشبكات الإلكترونية لريف آسيا والمحيط الهادي. وتعد شبكة المعرفة الريفية في إفريقيا الشرقية والوسطى باعتماد نهج جديد إزاء توليد المعرفة ونشرها في المجتمعات المحلية خصّيصا. وقدم الصندوق أيضا دعما في صورة منح للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وللتحالف الدولي المعني بالأراضي (المعروف سابقا باسم التحالف الشعبي للقضاء على الجوع والفقر)، ولدعم أنشطة ابتكارية للحد من الفقر من خلال الوكالات الحكومية والوكالات المتعددة الأطراف كمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ومن الأمثلة الناجحة للشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة نهج المدارس الميدانية للمزارعين، التي ساعد الصندوق على تحويلها إلى أداة مستدامة ذاتيا لتبادل المعارف التي تقودها المجتمعات المحلية مع نظم البحث والإرشاد. وفي أفريقيا الشرقية والجنوبية، دعمت منح البحث والتدريب دور الصندوق في استقطاب التأييد دعما مفيدا بنشر المعرفة المفيدة للفقراء بواسطة حلقات دراسية وحلقات عمل ومؤتمرات، تعقد على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية

18 - أنشئ برنامج التعاون الموسع في سبتمبر/أيلول 1987 لتقديم تمويل مباشر للمنظمات غير الحكومية للقيام بأنشطة رائدة وتجريبية. والهدف العام للبرنامج هو تعزيز تعاون الصندوق المباشر مع المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية الريفية والحد من الفقر عن طريق المشاركة وعلى صعيد المجتمع المحلي. حتى الآن تلقى ما مجموعه 134 منظمة غير حكومية معونات من منح البرنامج الموسع. وركزت الأنشطة، التي يدعمها البرنامج الموسع، بالدرجة الأولى، على ما يلي: (i) اختبار التكنولوجيات الابتكارية والنهج والآليات الملائمة أو الابتكارية المتصلة بفقراء الريف؛ (ii) دعم بناء القدرات المفيدة للفقراء من خلال برامج تدريب؛ (iii) القيام بدور رائد في تشكيل شبكات إعلام إقليمية (مثل الندوة الدولية لتطوير نظم مستدامة لاستخدام الأرض). والحد الأعلى لأي منحة منفردة تقدم إلى منظمة غير حكومية هو 000 100 دولار أمريكي، وقد رفع عن الحد الأعلى السابق البالغ 000 75 دولار أمريكي في مايو/أيار 2001. وأجري تقييم للبرنامج الموسع في عام 2000 تبين منه أن البرنامج قدم مساهمة قيِّمَة لما يلي: تعزيز الشراكة التنفيذية بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية، ومن خلال ذلك – الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والحكومات؛ وزيادة مدى وأعداد شركاء الصندوق من بين المنظمات غير الحكومية. وزيادة الفهم المؤسسي لعمليات

المـنظمات غـير الحكومية؛ وزيادة الثقة المتبادلة في هذا التعاون. وزاد البرنامج الموسع كذلك فتح المؤسسات لنهج المشـاركة للحـد مـن الفقر وساعد على تحديد دور المنظمات غير الحكومية في مجال استقطاب التأييد، وفي تعزيز الحوار السياساتي المناصر للفقراء داخل البلد.

رابعا – الخبرة ذات الصلة لمؤسسات مالية دولية أخرى تقدم منحا

19 – ركـز بـرنامج الصـندوق للمنح في الماضي تركيزا قويا على تطوير النهج الابتكارية للمسائل التكنولوجية والمؤسسـية التـي تواجـه فقـراء الريف – في مجال التكنولوجيا الزراعية، ولكن أيضا وبصورة متزايدة في تنمية المـنظمات والمؤسسات في المجالات غير الزراعية (مثل التمويل الريفي، والصلات مع الأسواق، وتطوير السياسات المناصـرة للفقراء). ونظرا إلى أن: (i) المشاكل التي تتم معالجتها تصور حالة الفقراء في مناطق واسعة، ولكن بعض المسائل تنطوي على تعبئة القدرات زيادة على ما هو في متناول كثير من المنظمات الوطنية؛ (ii) التعلم في كل أنحاء البلد ضروري لمواجهة تحدي الإبداع العملي – فقد استفاد البرنامج كثيرا من قدرات مراكز الإبداع الدولية والإقليمية بدعـم برامج بحوث محددة (لا تنطوي على تمويل مؤسسي جوهري). وقصر الصندوق على استخدام المنح الصغيرة إلـى حـد كبـير للمؤسسات الوطنية لمعالجة القضايا الوطنية، بينما حصر المنح المقدمة من البرنامج الموسع – التي اقتصرت بشكل حصري – على مؤسسات المجتمع المدني، كما يوحي بذلك اسم البرنامج.

20 – لذلك، سار برنامج الصندوق للمنح على غرار بعض جوانب برامج المنح التقنية، مثلا، المقدمة من مرفق منح التنمـية الـتابع للبـنك الدولي، والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، مثل مصرف التنمية الإفريقي، ومصرف التنمية الآسـيوي، ومصـرف التنمية للبلدان الأمريكية. غير أن هناك بضعة اختلافات أساسية في أشكال الدعم. فقد كان دعم البـنك الدولي للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، مثلا، على شكل تمويل أساسي/ بينما الصندوق لا يقدم تمويـلا أساسـيا لأي هيـئة دولية تعمل في مجال البحوث الزراعية. وثمة اختلاف آخر في النسبة، ومن ثم في حجم المـوارد المخصصـة للمنح. وقد وسّعَ بُعدُ المنح في عمل المؤسسة الدولية للتنمية توسيعا كبيرا في سياق اجتماعات الجهات المانحة بمناسبة التجديد الثالث عشر لأموال المؤسسة الدولية للتنمية، فزادت نسبة تمويل المنح كنسبة مئوية من مجمـوع العمليات إلى ما يقرب من 20 في المائة. وثمة جانب مهم من استخدام المؤسسة الدولية للتنمية (والمؤسسات المالـية الدولـية الأخرى التي تتبع نفس التحول في أدوات مساعدتها) للمنح وهو زيادة مستوى التيسير في المساعدة المقدمـة إلى البلدان، وربط مخصصات هذه البلدان بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، الذي تأخذ به المؤسسة الدولـية للتنمـية. والخـبرة في تعيين هذه الصلات وإدارتها خبرة محدودة بحكم الضرورة، وأعطيت إدارة المؤسسة الدولـية للتنمـية مرونة في تطبيق النظام الجديد. وثمة تفضيل قوي لربط المنح المقدمة لدعم أنواع معينة من الأنشطة (كـبرنامج مكافحـة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، مثلا، وإعادة الإعمار بعد الصراعات) والأوضاع (كتلقـي إعفـاءات من الديون من مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون) بدلا من تطبيق زيادة بسيطة في التيسير تكون عامة لكل المشاريع.

21 – مـن المقترح أن يتبع الصندوق هذه السياسة العامة – سياسة زيادة مستوى المساعدة المقدمة على سبيل المنح لأنشطة على الصعيد القطري. والخطوة الأولى هي أن تبدأ العملية بتخصيص كامل مبلغ الزيادة في عنصر المنحة من بـرنامج العمل (أي من 7.5% إلى 10%) للأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري. وتختلف الأهمية المالية لهذا

التخصـــيص اخـــتلافا هائلا بين الصندوق والمؤسسة الدولية للتنمية. ففي حالة الصندوق، تنطوي المسألة على زيادة بضـــعة ملايـــين من الدولارات الأمريكية لمنح على الصعيد القطري؛ وفي حالة المؤسسة الدولية للتنمية ينطوي الأمر علـــى بضـــعة ملـــيارات من الدولارات الأمريكية. ولذلك لا يمكن أن يكون الهدف من تعزيز عنصر المنح في حالة الصـــندوق زيـــادة استدامة الدين بوجه عام من خلال زيادة التيسير؛ وإنما يجب أن يكون الأمر تسريع الحد من الفقر الريفـــي بتعزيز أثر برامج الصندوق، وباستخدام الميزة النسبية لموارد المنح لمعالجة مشاكل فنية ومؤسسية استراتيجية معيـــنة تواجـــه فقراء الريف. ومن بعض الوجوه سوف يقابل هذا حرص المؤسسة الدولية للتنمية على استخدام موارد المنح لمعالجة مسائل إنمائية محددة.

22 - وسوف يستفيد تحديد برامج المنح هذه وتصميمها من تقييم البيئة السياساتية والمؤسسية الذي اضطلع به نظام تخصـــيص الموارد على أساس الأداء. وتطوير السياسات والمؤسسات المناصرة للفقراء، بدوره، مسألة أساسية ينبغي معالجـــتها بمنح موجهة إلى بلدان محددة تسهم في تحسين أداء برنامج الإقراض الذي يدعمه الصندوق. وسوف يطوِّر الصندوق ويفصل هذه الصلة باستمرار حينما يصبح نظام التخصيص القائم على الأداء نافذا بصورة فعالةٍ (2005). عند ذلـــك سيتوفر فهم أفضل قائم على الخبرة للدور المحتمل للمنح المقدمة على الصعيد القطري في المسائل التي تحددها تقديرات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ويتم أيضا فهم الدروس المستفادة من خبرة المؤسسة الدولية للتنمية في إدارة العلاقات المعقدة بين نظام التخصيص القائم على الأداء، الذي اعتمدته المؤسسة، وبرنامجها القائم على المنح فهما أفضل.

خامسا - الإطار المقترح لسياسة المنح في الصندوق

المقدمة: الإطار الاستراتيجي

23 - يمثل الإطار الاستراتيجي (للفترة 2002-2006) الاستراتيجية المتوسطة الأجل التي اعتمدها الصندوق كجزء مـــن جهـــوده الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولتمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر، يقترح الإطار الاستراتيجي أن تركز أنشطة الصندوق في المستقبل على ثلاثة أهداف استراتيجية، هي:

(i) تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم؛
(ii) تحسين الحصول العادل على الموارد الطبيعية المنتجة والتكنولوجيا؛
(iii) زيادة الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق.

24 - يؤكد الإطار الاستراتيجي أيضا أن "مهمة الصندوق هي أن يحقق أكبر أثر ممكن على تمكين فقراء الريف من التغلـــب علـــى فقرهم". ويؤدي الصندوق دورا تحفيزيا في هذا الصدد مع شركاء آخرين في المجتمع الدولي. وتعتمد سياســـة الصـــندوق في موضوع المنح على الإطار الاستراتيجي ليشمل عدة أنشطة مختلفة تشكل مضمون الاتجاهات الجديـــدة المقـــترحة للدعـــم الذي يقدمه الصندوق على شكل منح: (i) تحديد وتجربة النهج الابتكارية بصورة منهجية ورفع مستوى النهج القابلة للتكرار والناجحة في الوصول إلى فقراء الريف؛ (ii) تسخير المعرفة باستراتيجيات الحد من الفقـــر الريفي ونشرها إلى سلسلة عريضة من الشركاء الوطنيين والدوليين؛ (iii) دعم تطوير شراكات الوطنية، تجمع

بين الفقراء، والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ (iv) المساعدة على إنشاء إطار وطني مؤسسي وسياساتي لدعم الفقراء؛ (v) أداء دور دعوة إقليمي ودولي للتأثير في السياسات التي تشكل خيارات التنمية الريفية.

الأساس المنطقي للنهج المقترح وأهدافه

25 - إن الأهداف والآثار المتوقعة هي التي يسترشد بها برنامج الصندوق في موضوع المنح، بموجب النهج المقترح، لا الفئات المستفيدة من المنح ولا فئات الميزانية. ويمكن أن تكون مقترحات المنح محددة لبلد معين أو أن تكون دولية/إقليمية، بحسب طبيعة الابتكار والأثر المتوخى. ويُقترَحُ *هدفان استراتيجيان للمنح*، يمثلان مجالين ذوي أولوية لموارد الصندوق للمنح العادية، وهما:

(i) تعزيز البحوث المناصرة للفقراء بشأن النهج الابتكارية والخيارات التكنولوجية لتعزيز الأثر على الصعيد الميداني؛

(ii) بناء قدرات المؤسسات الشريكة المناصرة للفقراء، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

ولا يقصد بهذه الأهداف الاستراتيجية أن تكون فئات ميزانية، وإنما يقصد بها أن تحدد مجالات للتمويل بالمنح فيما يتعلق بأهداف الإطار الاستراتيجي.

26 - **تعزيز البحوث المناصرة للفقراء بشأن النهج الابتكارية والخيارات التكنولوجية.** ستعطي السياسة المقترحة أولوية عليا للابتكارات الريفية ولدعم تطوير النهج القائمة على المجتمع المحلي. وستظل البحوث الزراعية المناصرة للفقراء عنصرا هاما يبنى على نجاح استثمارات الصندوق التي هي من هذا القبيل في الماضي. وستشمل المنح دعما عن طريق مراكز التفوق الدولية (كالمراكز التي تدعمها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية)، أو مراكز البحوث الزراعية الدولية الأخرى، كمعهد البحوث الحيوانية الدولي، ومراكز دولية أو إقليمية أخرى (كالمركز الدولي لخصوبة التربة والتنمية الزراعية، والمركز الدولي لفسيولوجيا الحشرات وإيكولوجياتها). وستنطوي في الأحوال العادية على إشراك عدد من الشركاء المشتغلين في نظم البحوث الزراعية الوطنية، يسهمون في شبكات البحث والتطوير التعاونية الإقليمية ويستفيدون منها. وستوفر الندوة العالمية للبحوث الزراعية، التي أنشأها الصندوق وشركاؤه، أيضا منبرا لإقامة شراكات في البحث والتطوير من هذا القبيل. وسيظل دعم هذه المراكز في إطار مشاريع مخصصة (أي ليس من التمويل الأساسي)، ويولد منتجات مفيدة للفقراء. وسيمد هدف برنامج المنح الاستراتيجي هذا يد العون للمبادرات الإقليمية والمواضيعية (المتصلة، مثلا، بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز) والمبادرات الخاصة (كالمبادرات المضطلع بها بموجب الشراكات الجديدة لتنمية إفريقيا) التي يكون لها أثر مبين بوضوح على فقراء الريف.

27 - سيؤكد هذا الهدف الاستراتيجي أيضا دعم التجارب السابقة للاستثمار لآليات التغطية، والهندسة المؤسسية الابتكارية، بغية تحسين إمكانيات وصول الفقراء إلى التكنولوجيات المالية، وتنويع الخدمات وتطوير ما يرتبط بها من أدوات تقييم الآثار. وستدرس البحوث في السياسات والمؤسسات قضايا في مجالات تشمل الوصول إلى الأسواق وإدارة الموارد الطبيعية وتنمية المؤسسات المفيدة للفقراء. وسيدعم الصندوق أيضا آليات إدارة البحوث التي تنطوي

علـــى زيـــادة الاســـتقلالية واللامركزية في إدارة البحوث، مما يمكن المجتمعات الفقيرة من تشكيل شراكات مع العلوم النظامية، والبناء بذلك على ابتكارات المزارعين ونظم المعرفة المحلية والعلوم غير النظامية. ولذلك سيولي الصندوق تركـــيزا أكثر في منحه لدعم نهج البحث من أجل التنمية لإيجاد نطاق أوسع من الفرص في المزرعة وخارجها تمكن فقـــراء الريف، بالاشتراك مع أصحاب الشأن الآخرين، من تطوير خيارات تكنولوجية واعدة، قابلة للاعتماد والتكيُّف، تتفق اتفاقا مباشرا مع الهدفين الثاني والثالث من أهداف الإطار الاستراتيجي للفترة 2002-2006 (انظر الفقرة 23).

28 - سوف يستخدم برنامج المنح أيضا لتوسيع وتعظيم أثر أنشطة الصندوق بتشجيع تكرار النهج الناجحة في الحد مـــن الفقـــر الريفـــي وتوســـيعها. وهذا يستدعي: (i) دعم رصد هذه النهج وتقييمها بصورة تشاركية لمعرفة دواخلها والدروس المستفادة منها؛ (ii) نشر هذه الدواخل والدروس إلى المشتغلين بالتنمية؛ (iii) استخدام عمليات التقييم بصورة أوفى كعمليات تعلُّم وبناء شراكات لتعزيز برامج القروض والمنح التي ينفذها الصندوق.

29 - **بـــناء قدرات مناصرة للفقراء لدى المؤسسات الشريكة، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكوميـــة**. تمكين الفقراء – من الرجال والنساء على السواء – بزيادة قدراتهم وقدرات مؤسساتهم ومنظماتهم، يمكِّنهم مـــن تحليل ظروفهم واعتماد خياراتهم عن علم لتعظيم الفوائد التي يجنونها من الخيارات المتاحة والتعاقد مع الشركاء بطـــريقة منـــتجة ذات معنى. وسيكمل الصندوق برنامج الإقراض بالتماس تحسين قدرة الفقراء على المساومة وزيادة قدراتهـــم التنظيمـــية علـــى الصعيد المحلي، وتقوية توجُّه المؤسسات التي تستطيع خدمتهم نحو فائدة الفقراء، وتعزيز المســـاواة بيـــن الجنســـين، وتوعـــية فقـــراء الريف بحقوقهم ومساعدتهم على الدخول في عملية الأسواق (مجتمعين ومنفرديـــن)، لـــزيادة نصـــيبهم مـــن المكاسب الاقتصادية. وسوف تتناول الأنشطة المضطلع بها في إطار هذا الهدف الاســـتراتيجي للمـــنح المواقـــع الجغرافية غير المواتية (البعد)، وقلة التدريب الملائم (والقدرة المناسبة على التدريب، والمهارات الفنية، والمواقف والسلوك)، وقلة المعلومات وضعف مؤسسات البحث والتطوير المحلية. ولا تتوخى سياسة المـــنح المقـــترحة أن يظـــل برنامج التعاون الموسع، الذي أنشئ أولا لاستهداف المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجـــتمع المدنـــي فقـــط، في العمل كفئة منح مستقلة. غير أن الأنشطة التي تمول بموجب البرنامج الموسع ستدعم، بوصـــفها، أنشـــطة في الصميم، بمنحٍ لأن أهدافها تشكل جزءا من الأهداف الاستراتيجية لبرنامج المنح، وسوف تمول بموجب نافذة المنح الموجهة لبلدان بعينها، والوارد وصفها في الجزء السادس أدناه.

30 - يمكـــن للمـــبادرات المضـــطلع بها بموجب هذا الهدف، مثلا، أن تدعم المجتمعات المحلية في أوضاع ما بعد الصـــراع أو الكـــوارث الطبيعـــية – فتوفر لفقراء الريف الدعم الذي هم في أمس الحاجة إليه لتعزيز متانتهم في وجه الصـــدمات الخارجـــية ولمعالجـــة العوامل الضارة العابرة. هذه المبادرات ربما تكون مناط أقطار بعينها أو مبادرات إقليمية، وذلك يتوقف على طبيعة الطوارئ/الكارثة أو حالة الصراع.

31 - وســـتكون العوامل الحاسمة في توسيع وتعظيم أثر الأنشطة الميدانية للصندوق، ونشر الممارسات الجيدة وفي النهاية – زيادة نفوذ الصندوق على جهود الجماعة الإنمائية الدولية الرامية إلى الحد من الفقر كما يلي:

(i) تعزيـــز الشراكات مع المؤسسات على الصعيد القطري وعلى الصعيد الميداني في ميداني الاستثمار والسياسات، لا سيما تلك التي تقدم مساعدة مباشرة لفقراء الريف؛

(ii) تقديم الدعم للاتصالات والتعلُّم المتبادل بين أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة في المساعدة الإنمائية الريفية، والشبكات الخارجية ذات الصلة؛

(iii) دعم استقطاب التأييد لصالح فقراء الريف على الصعيدين الوطني والدولي.

سادسا – أنماط تخصيص المنح

32 – اقترح شكلان أو نافذتان مستقلتان وحصريتان، هما: نافذة لتمويل المنح المقدمة على الصعيدين العالمي والإقليمي، ونافذة لتمويل المنح المقدمة لبلدان بعينها. وكلتاهما تسترشد بالأهداف الاستراتيجية العامة للمنح واختيرت بعد عملية تنافسية.

المنح العالمية والإقليمية

33 – تطابق المنح المقدمة من هذه النافذة فئات المنح المقدمة للبحث والتدريب في المجال الزراعي وتبنى على محتواها (تشكل نحو 75% من تمويل المنح العادية – أو تعادل 5% من برنامج العمل). وهي تغطي في العادة بضعة بلدان، مما يستدعي مبادرات إقليمية لإيجاد خيارات للحد من الفقر بتشجيع تبادل المعرفة والمعلومات من خلال شبكات البحوث والابتكارات الإقليمية. ومن شأن أنشطة البحث وبناء القدرات على الصعيد القطري، المدعومة بواسطة مبادرات إقليمية تعاونية أن تزيد فعالية معالجة المشاكل والفرص وتوسيع نطاق هذه المعالجة – من خلال تدابير متضافرة تستفيد من الميزات النسبية للبلدان والمؤسسات المعنية.

34 – تشمل المجالات المؤهلة للتمويل: البحث والتطوير في المجال الزراعي؛ الابتكارات المناصرة للفقراء؛ شبكات المعارف والمعلومات الإقليمية؛ التحديات العالمية الناشئة (مثل فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز)؛ المبادرات التي يستضيفها الصندوق (مثل الآلية العالمية والتحالف الدولي المعني بالأراضي). وستربط هذه المنح على أساس إقليمي لمعالجة قضايا تتصل بالحد من الفقر عبر البلدان المعنية.

المنح المقدمة لبلدان بعينها

35 – ستطبق الزيادة في موارد المنح كنسبة مئوية من برنامج العمل (أي بحد لا يتجاوز 2.5% من برنامج العمل) (بصورة تدريجية) على مبادرات قطرية. وسيكون من بين هذه المبادرات بناء القدرات المحلية والابتكار المحلي في إطار هدفي برنامج المنح الاستراتيجيين اللذين ورد وصفهما من قبل. وسوف تدعم هذه المنح وتساعد على مضاعفة الممارسات المحلية الجيدة وتسريع مشاريع القروض للحد من الفقر الريفي؛ وتغطي مجالات ومواضيع لا تدعم عادة بالقروض (وبذلك تزيد التغطية)؛ وتستخدم في إجراء تجارب واختبارات لنهج ابتكارية للتنمية الريفية.

36 – ستتم مواءمة الأنشطة المؤهلة للتمويل من هذه النافذة مباشرة مع الاستراتيجيات القطرية (كما صيغت في وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية) وستدعم بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتكمل حافظة قروض الصندوق. وتتوقف أهلية الدعم بواسطة المنح على مجموعة متضافرة من العوامل، منها الملاءمة الاستراتيجية وميزات التمويل بالمنح من حيث الابتكار/ركوب المخاطر والتغطية المؤسسية/الاجتماعية. وستقدم المنح مباشرة إلى القطاع العام أو

منظمات المجتمع المدني (كالمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية). ويمكن أن تشمل إعادة الإعمار بعد حالات الطـــوارئ (مثل المساعدة بعد صراع أو كارثة طبيعية) وتدخلات في موقع محلي معين يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز.

37 - يـــنطوي تنفيذ هذا البرنامج على زيادة كبيرة في مستوى المنح المباشرة التي يقدمها الصندوق لمنظمات على الصـــعيد القطـــري. وسيســـتدعي ذلك بالضرورة تعلما مؤسسيا سريعا فيما يتعلق بما تستطيع المنح وما لا تستطيع أن تحققـــه فـــي زيـــادة الأثر على الحد من الفقر الريفي بصورة مستدامة – والظروف التي يمكن أن تستخدم فيها وتعود بأفضـــل نتائج ممكنة. وسوف يستفيد برنامج المنح على الصعيد القطري، ابتداءً من عام 2005، فائدة تامة من تقييمات نظـــام تخصـــيص المـــوارد على أساس الأداء للقضايا الحرجة المتعلقة بالتنمية الريفية والحد من الفقر الريفي، وتقييم العوامـــل المؤسسية التي تؤثر في فعالية عمليات الإقراض، ومن فهم مبني على معلومات أفضل لكيفية مساعدة برنامج المـــنح علـــى الإسراع في الحد من الفقر الريفي بالتغلب على نقاط الضعف السياساتية والمؤسسية. وعلاوة على ذلك، ســـوف يستخدم جانب كبير من موارد مرفق تمويل تجهيز البرامج لتصميم مشاريع القروض بموجب نظام التخصيص القائم على الأداء في الوقت المناسب.

سابعا – تنفيذ سياسة المنح المنقحة

38 - ســـوف تـــنفذ سياسة الصندوق المتعلقة بالمنح بواسطة: (i) تخصيص موارد المنح على نحو يتفق مع الإطار الاســـتراتيجي للفترة 2002–2006 والأهداف الاستراتيجية لبرنامج المنح؛ (ii) تطبيق معايير الأهلية (العالمية والمحددة) لاســـتعراض المنح باستخدام مجالات الأولوية المحددة بموجب الأهداف الاستراتيجية لبرنامج المنح؛ (iii) إنشاء هيكل إدارة داخلـــي شامل للمنح؛ (iv) إحداث نظم لرصد وتقييم أثر برنامج المنح. وسيتم إيراد هذه القضايا التشغيلية بمزيد من التفصيل في مبادئ توجيهية قائمة على السياسة المبينة في هذه الوثيقة.

39 - **تخصـــيص المـــنح**. ستخصص موارد الصندوق الإجمالية المرصودة للمنح في الندوة الاستراتيجية السنوية وعملية التخطيط وتخصيص الموارد لبرنامج العمل السنوي. وسوف تقدم توجيهات الإدارة العليا في هذا الصدد توجيها عاما لتعبئة الموارد العادية للصندوق وموارد المنح التكميلية وتوزيعها.

40 - **المعايير العالمية**. لا يقدم الصندوق تمويلا بمنحٍ إلا للدول النامية الأعضاء، وللمنظمات الحكومية الدولية التي تشارك فيها هذه الدول الأعضاء، وللمنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني. ولن يقدم هذه المنح لأنشطة تُدعَم فـــي العادة من ميزانيته الإدارية. وينبغي أن يكون لكل المقترحات ميزة نسبية على القروض كأداة للتمويل يمكن بيانها للعيان (نوقشت في الجزء الثاني)، ولا تشمل أنشطة تكرر الجهود الجاري تمويلها من قبل جهات مانحة أخرى.

41 - **معايير محددة**. علاوة على المعايير العالمية، يجب أن تفي مقترحات المنح المخصصة لكل هدف استراتيجي لـــبرنامج المـــنح بمعايـــير الأهلية المحددة لذلك الهدف بالذات. وستوضع معايير مفصلة بناءً على المبادئ التوجيهية الاستراتيجية والتشغيلية لسياسة المنح هذه. ومعايير الأهلية المفصلة لمنح البحوث الزراعية مصوغة صياغة تامَّة وهي ســـارية المفعـــول مـــنذ مـــايو/أيار 2000 (انظر الذيل الثالث). وستوضع معايير محددة للأنشطة الأخرى بالنسبة إلى

الأهـداف الاسـتراتيجية لـبرنامج المنح وسوف تُستخدم لتوجيه الأنشطة المدعومة بالمنح وتحديد أولويات المواضيع، واختيار المستفيدين من المنح.

42 - **حسـن الإدارة**. بموجـب السياسة المنقحة، سوف تصمَّمُ إدارة المنح لتأخذ نهجا شاملا شفافا وتنافسيا لإجراء المعاملات الداخلية المتعلقة بجميع المنح. وسيُزادُ في تحديد الجوانب الأساسية لهيكل الإدارة المقترح في مبادئ توجيهية إجرائية داخلية بناء على السياسة المنقحة (بما في ذلك قواعد التسيير الإداري والمالي الداخلي، وتشكيل آلية المراجعة والموافقـة الداخلية واختصاصاتها). وستقوم إدارة جميع المنح بناء على استعراض صارم، ومراجعة وإقرار، وكذلك على الترتيبات الإدارية وترتيبات إدارة المنح الموجودة بالفعل لبرنامج منح المساعدة التقنية للبحوث الزراعية والتدريب الجاري. وبناءً على الأحكام التي وضِعَت في سياسة الصندوق الاقراضية ومعاييرها والسياسات التي وضعها المجلس التنفـيذي، تخضع المنح الفردية التي تتجاوز 000 100 دولار أمريكي لموافقة المجلس التنفيذي. والمنح التي لا تتجاوز 000 100 دولار أمريكـي يوافـق علـيها الرئـيس، بموجـب السلطة المفوضة إليه من المجلس التنفيذي للصندوق. ومـن المقـترح الآن، بموجـب سياسة المنح المنقحة، أن يُزاد المبلغ الموافق عليه بموجب هذه السلطة المفوضة إلى 000 200 دولار أمريكـي. ويـرى أن هذا مستوى أنسب لدعم كتلة حرجة من الأنشطة من المبلغ المشمول بأداة المنح الصـغيرة. يحسـن أيضا كفاءة التحضير، وهذا اعتبار مهم حيث أن سرعة التدخل وحسن توقيته على جانب كبير من الأهمية.

43 - **رصد المنح والإشراف عليها وتقييمها**. ينبغي أن يواصل مكتب التقييم المستقل في الصندوق تقييم مجموعات المـنح بصـورة دورية. وسيواصل مكتب المراجعة الداخلية برنامجه المتمثل في القيام بزيارات لاستعراض المشاريع التي تمول بمنح من الصندوق.

44 - **تولـيد المعـرفة ونشـرها**. ستقوم أمانة المنح في شعبة المشورة التقنية، بناء على النتائج، ودواخل الأمور والـدروس المسـتفادة مـن التقيـيم الذاتي، والتقييمات المستقلة، وإشرافها على المنح ومتابعة الأنشطة، بتيسير وضع مذكـرات استشـارية تقنـية بشأن التكنولوجيات المناصرة للفقراء، التي ينبغي نشرها في الصندوق ونقلها إلى شركاء الصندوق الذين يهمهم الأمر.

ثامنا - استنتاج وتوصية

45 - إن المجلس التنفيذي مدعو لاستعراض محتويات هذه الوثيقة التي تلبي طلبات محددة من المجلس والمداولات التـي جرت في المفاوضات المتعلقة بالتجديد السادس لموارد الصندوق. واستفاد هذا التقرير من نقاط القوة في سياسة الصـندوق السابقة وخبراته المتزايدة في تمويل المنح. وعلى هذا الأساس يضع سياسة منقحة للمنح تتفق بصورة أكثر مباشرة مع الإطار الاستراتيجي للصندوق وأهدافه ويقترح جوانب جديدة، ويضع الخطوط العريضة لأنماط محددة سعيا إلى تحقيقها بالكامل.

46 - تُلـتمس موافقـة المجلس التنفيذي على ما يلي: (i) سياسة الصندوق المنقحة المتعلقـة بالمنح؛ (ii) الأنماط الجديـدة المقترحة، بما فيها تفويض رئيس الصندوق بصلاحية الموافقـة نيابة عن المجلس على المنح التي لا تتجاوز 200 000 دولار أمريكي.

APPENDIX I

TRENDS IN ANNUAL RESOURCE ALLOCATIONS BY GRANT CATEGORY

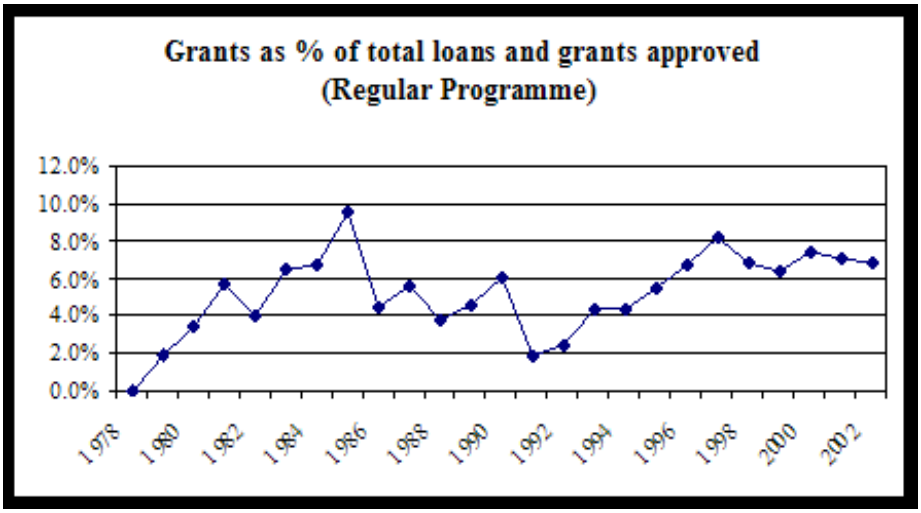

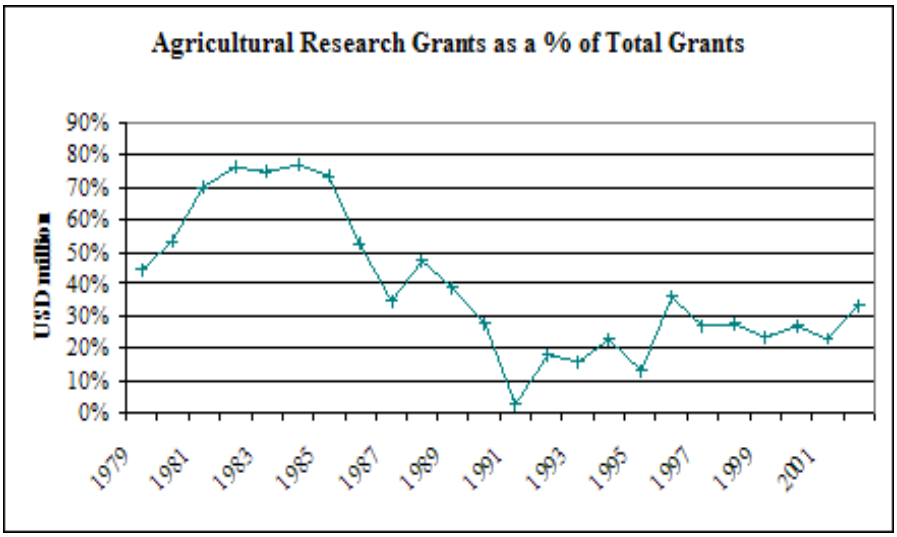

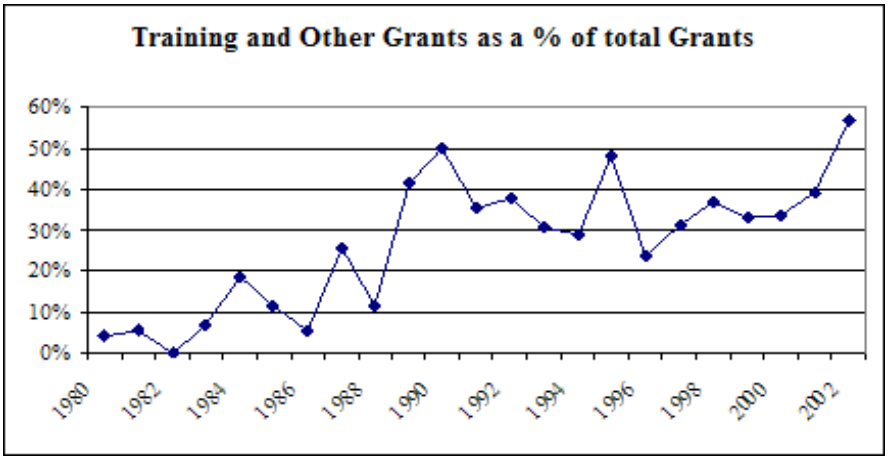

APPENDIX I

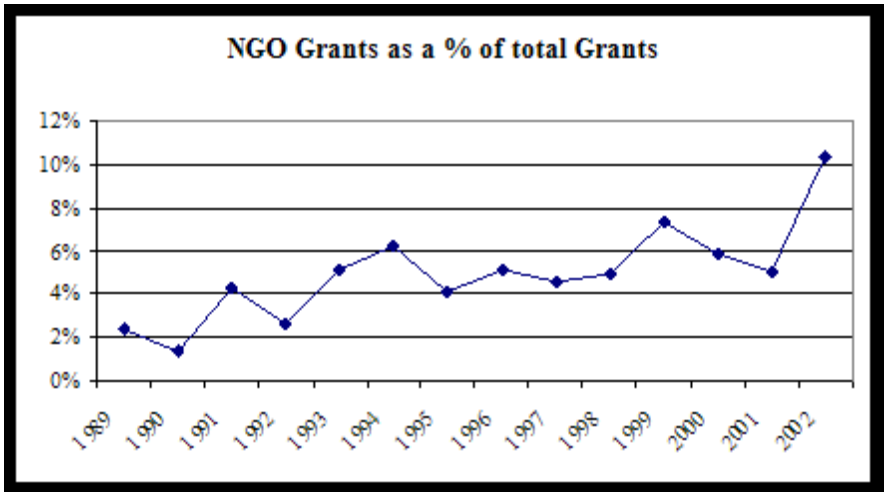

As indicated in the charts above, the pattern of annual resource allocations has evolved over the years. The data underlying these charts illustrate a number of significant features:

- an increase in the overall level of grant resources in the Fund's early years of and a generally stable medium-term trend (in absolute terms and as a percentage of the programme of work fluctuating within a band of around 5 to 7.5%);

- the strong orientation of the Fund in support of agricultural research at the international and regional levels in general and, in particular, its expectations from the CGIAR system, as the main window, for sustainable solutions to food insecurity and poverty. However, the share of total resources for this category has gradually declined over the years, while the proposed revised policy seeks to correct this by reinforcing the Fund's investment in a successful area of its operations – that of pro-poor agricultural technology development;

- a lower share of the overall allocation to project development activities and project implementation assistance. However, this share has constantly increased since the Fund started to develop self-initiated projects in the early 1980s. Consequently, support to this category of activities has now outranked the historically high share assumed by agricultural research. Such a high-level allocation of grants to project development activities is consistent with the practice of a number of IFIs;

- continuous support, but with a reduced emphasis in recent years, for regional training programmes;

- adoption of a more restrictive and selective approach in the provision of grants as a direct complement/component of a loan-financed project at the country level, which will now be corrected under the proposed policy;

- introduction of an innovative mechanism to enhance the Fund's collaboration with NGOs; and

- expansion of allocations to the sub-category "Other" to pursue diverse objectives, the emphasis on which will now be reduced and made more strategically aligned to the lending programme.

APPENDIX II

IMPACT OF IFAD-FINANCED CGIAR-LED RESEARCH

Selected examples of IFAD-supported CGIAR research programmes that have had widespread impact on small-scale agriculture throughout the developing world are highlighted below:

- IFAD-financed rice research by the International Rice Research Institute (IRRI) in Asia associated with disease and pest-resistant, high yielding early-maturing *rice* varieties (IR-36 to IR-78) is considered a major breakthrough, particularly in Bangladesh and India. These varieties are parental lines that led to many important modern-day high-yielding varieties from which more than 200 million farmers benefited. (IFAD investment USD 8.0 million in three phases between 1980 and 1988.)

- Research through the International Center for Agricultural Research in the Dry Areas (ICARDA) on both *wheat and barley* for farming systems of the Near East and North Africa led to several drought-tolerant high-yielding varieties tested and released through NARS/national extension systems. Adopted by farmers in drought-prone drylands in at least 12 IFAD investment projects in eight countries in the region. (IFAD investment USD 1.72 million starting in 1981 – benefited all wheat and barley producers in the eight countries adopting improved varieties by 1985.)

- In Central America, IFAD-financed research by the International Crops Research Institute for the Semi-Arid Tropics (ICRISAT) and the International Centre for Tropical Agriculture (CIAT) on mixed cultivation of *maize and sorghum* under small-farm conditions – associating these also with leguminous crops – led to successful sorghum varietal selection and seed provision for high-altitude areas (including rotation with field beans) for improved rainfed production by poor farmers. (IFAD investment USD 5.32 million between 1980 and 1986 – reportedly 600 000 farmers benefited initially, but later led to more widespread adoption of the production system in the altiplanos of Central America.)

- ICARDA research on *fava beans* led to dramatic yield increases and to the achievement of self-sufficiency in Egypt (from large importer to net exporter of fava beans). Shining example of CGIAR-NARS partnership successes long before such partnerships became the standard research-organizational model for Consultative Group research. Varietal improvement and participatory validation/diffusion not only focused on yields but also improved health/nutritional quality. (IFAD investment USD 8.32 million between 1979 and1989. Improved productivity alone led to net increases in national domestic and export revenues worth several hundred million dollars. Primary producers doubled incomes and experienced nutritional and health improvements.)

- Research at ICRISAT, financed by IFAD and the Japanese Government, led to the development and successful testing of several new pigeon pea varieties including ICPH8, the world's first hybrid *pigeon pea* bred successfully for resource-poor conditions. Improved, advanced lines were released in 11 countries. Examples of yield increase: 15-37% in Myanmar, 25% in Indonesia, and 10-20% in India, particularly with short-duration varieties. Associated innovations in management practices over traditional management (agronomic/pest control) practices, tested and validated by small farmers in semi-arid agro-ecologies (including broad beds, integrated pest management options, soil fertility management, etc.) led to net additional 15-30% yield improvements among the late adopters. (IFAD investment USD 0.6 million – leveraging contribution.)

- Research at CIAT and the International Institute of Tropical Agriculture (IITA) in Africa and Latin America identified and developed elite populations of *cassava* varieties for drier, subtropical smallholder farming systems – which successfully addressed drought tolerance, yield and dry-matter content, disease and pest resistance, and low content of cyanogenic glycosides. (IFAD's investment of USD 1.95 million in this area over more than eight years leveraged several millions of dollars of cofinancing. Adoption studies have discerned considerable benefits

(including post-harvest value-addition options for poor women), with income increases over 80% in West Africa.)

- IFAD's support to research on effective *biological control techniques* and on their large-scale application through national institutions in Africa are among the most well-known successes. It includes one of the most successful biological control programmes known against the destructive cassava mealy bug, which caused considerable damage to food crops in several sub-Saharan African countries. (IFAD support through IITA of USD 3.1 million leveraged USD 35 million of funding from the international community, after control technology was identified. IFAD served as Secretariat for the Africa-wide bio-control programme, which saved annual African cassava production worth USD 300 million in monetary terms, affecting the livelihoods of millions of cassava producers in the process. Benefit–cost ratio was calculated to be greater than 200:1.)

PROGRAMME MANAGEMENT DEPARTMENT TECHNICAL ASSISTANCE GRANT SCREENING CRITERIA

Title of Proposed Grant:)----------

Score (0-1)	Examples of *limited* correspondence to criteria	Score (2-3)	Examples of *adequate* correspondence to criteria	Score (4-5)	Examples of *superior* correspondence to criteria
I. Consistency with IFAD Mandate Targeting of the Proposal					
1. The concept note/proposal addresses problems and opportunities of high priority to the rural poor.					
	Proposed activities bear limited relevance to the needs of the rural poor.		Proposed activities appear potentially relevant to the needs of the rural poor.		Clear rationale presented showing that proposed activities relate directly to livelihood strategies of the rural poor.
2. The concept note/proposal addresses issues and concerns of relevance to strategy of a region or regions, as well as to the current and future IFAD loan portfolio.					
	Proposed activities bear limited relevance to the IFAD loan portfolio.		Proposed activities appear relevant to the lending progamme, but no examples of concrete linkages are presented.		Strategies for building tangible linkages to the lending progamme are clearly outlined and appear convincing.
II. Effectiveness of the Proposal					
3. The institutions identified have competence and comparative advantage in the activities proposed in the concept note.					
	No clear evidence presented regarding the suitability of the proposed implementing agencies.		Implementing agencies appear appropriate for the activities proposed.		Evidence presented that implementing institutions have an established track record in relevant areas, are considered leaders in their field, and are appropriately staffed and qualified to carry out proposed activities.
4. Potential exists for a significant multiplier effect, based on scaling-up/replicability potential, cofinancing possibilities, etc.					
	Potential for multiplier effects appears limited.		Potential appears to exist for scaling-up and replicability.		Potential multiplier effects demonstrated through cofinancing commitments, significant cost sharing by implementing agencies, and/or clear strategic importance of proposed activities for rural poverty reduction.
5a. *With respect to training policy dialogue, and implementation support grants*, proposed activities address priority capacity-building needs of prospective participants.					
	Proposed activities appear of limited relevance to the needs of potential participants.		Proposed activities appear relevant to the needs of potential participants.		Proposed activities appear highly relevant to the needs of potential participants, and strategies are proposed for eliciting demand and feedback.
5b. *Regarding agricultural research and studies grants*, the technical approach is feasible and has potential to deliver medium-term benefits to the rural poor.					
	Feasibility of the technical approach and/or its potential for delivering medium-term benefits do not appear convincing.		Feasibility of the technical approach in addressing medium-term needs of the rural poor appear appropriate.		Evidence presented that proposed activities have the potential to address medium-term priority needs of the rural poor, and are feasible from a technical, economic, social and managerial perspective.
III. Efficiency Value for Money					
6. The proposed budget shows that adequate resources will be available for achieving specified outputs.					
	A large share of grant resources proposed for salary and administrative support to the implementing agency.		Budget shares more or less equally divided between support to achieving project activities and salaries/administration.		The bulk of IFAD grant resources are targeted for support to achieving project outputs such as field research, training and studies.